الحقائق ستتضح يوم الأحد المقبل.. وغالبية الأعضاء يجهزون للسفر

الغانم: يجب التريث في الحكم على مواقف النواب من الاتفاقية الأمنية الخليجية

دعا رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الى التريث وعدم الاستعجال وانتظار ليوم الاحد المقبل لاستجلاء حقيقة الامر حول اعلان اغلب النواب عقد مؤتمرات صحافية يوم الاحد للتحدث عن الاتفاقية الامنية وبيان الموقف منها.

حيث رد الغانم على الصحافيين ما ادري انطروا الاحد مع العلم غالبية النواب يجهزون للسفر.

في هذه الاثناء انضم النائب عدنان عبد الصمد لتحية الغانم اثناء خروجه من المجلس فهم الصحافيين بسؤاله حول ان المؤتمر الذي اعلن عنه يتزامن مع مؤتمر رئيس المجلس، فقال عبد الصمد لعل في الامر خير وربما هناك مفاجآت.

وعقب الغانم المعني في قلب السيد يقصد النائب عدنان عبد الصمد.

فعقب احد الصحافيين علي كلام النائب عدنان عبد الصمد قائلا: اذن المفاجئة انك راح تصوت بالموافقة علي الاتفاقية سيد، فتبسم وقال: ان الاحد لناظره لقريب.

وقبل ان يتجه الغانم الي خارج المجلس قال السيد يمون حتي لو علي جلسة.

وفي هذا السياق، قال النائب رياض العدساني ان الاتفاقية الامنية تتعارض مع الدستور

■ العدساني: البنود تتعارض مع الدستور وسيادة الدولة وموادها مبهمة ومطاطة

رياض العدساني

وسيادة الدولة مشيرا ان المادة الاولي فيها ساوت بين التشريعات الوطنية والالتزام بالاتفاقية مشددا علي انها مبهمة ومطاطة.

واضاف خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده بمجلس الامة انه لم يتم تحديد مفهوم معين للجريمة السياسية لافتا ان المادة العاشرة تعد الاشد خطورة.

واوضح انه لم يحدد مفهوم الكوارث وبالتالي يمكن ان تدخل فيها الاضطرعبات الامنية وليس مجرد كوارث طبيعية ، مشددا على انه لافرق بين الوافد او المواطن من حيث التسليم سيما وان المتهم برئ حتي تثبت ادانته . وبين انه غير صحيح تعديل بعض المواد بما يتوافق مع الدستور الكويتي وان ما تؤكده الحكومة بهذا الصدد غير صحيح، وذكر انه لم يقبل بان تكون الكويت دولة مشيخة او دولة بوليسية .

من جانبه، وجه النائب راكان النصف سؤالين منفصلين الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، ونائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيهما ما يلي:

نظرا لما قد يترتب عليه إقرار الاتفاقية الأمنية الخليجية من تعارض مع مواد الدستور الكويتي والقوانين المحلية.

لذا يرجى تزويدي بالاتي :

– هل عرضت الاتفاقية الأمنية الخليجية على إدارة الفتوى والتشريع لأخذ الرأي القانوني حول توافقها أو تعارضها مع دستور وقوانين الكويت؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من رأي الفتوى.

– هل شكلت ادارة الفتوى والتشريع لجنة خاصة لدراسة الاتفاقية الأمنية اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي باسماء أعضاء اللجنة ومناصبهم وسيرتهم الذاتية.

– هل بحثت اللجنة القانونية الوزارية لدى مجلس الوزراء دستورية وقانونية الاتفاقية الأمنية الخليجية؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من التقرير

– هل عرضت الاتفاقية الأمنية

راكان النصف

■ النصف لوزيري الخارجية والداخلية: هل عرضتم الأمر على «الفتوى والتشريع» والخبراء الدستوريين؟

الخليجية على أي من الخبراء الدستوريين غير العاملين في إدارة الفتوى والتشريع ومجلس الوزراء؟ اذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي باسماء الخبراء ورأي كل منهما على حده.

– تنص المادة الأولى من الاتفاقية على التالي «تتعاون الدول الاطراف في اطار هذه الاتفاقية، وفقا لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية»، وعليه هل تتعارض أيا من بنود الاتفاقية الأمنية الخليجية مع دستور وقوانين الكويت؟ اذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بتقرير حول نص كل مادة في الاتفاقية والمادة الدستورية والنص القانوني التي تتعارض معها.

رئيس مجلس الأمة استقبل سفير ألمانيا الاتحادية

الغانم مستقبلا سفير ألمانيا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى دولة الكويت يوجين ولفارت .

وجرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها والتطرق للموضوعات المتعلقة بالتعاون المشترك بينهما في عدد من المجالات.

وبعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقيتي تعزية ومواساة أمس الأول الى كل من رئيس مجلس الامة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة عبدالقادر بن صالح ورئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة عبر خلالهما عن خالص تعازيه ومواساته بضحايا حادث تحطم الطائرة العسكرية شرقي الجزائر.

تدني نسبة تنفيذ المشروعات الإنشائية المقدرة في الموازنة التخطيطية

عبدالصمد: قصور ومخالفات في ميزانية وزارة الأوقاف

■ شغل بعض الموظفين لوظائف إشرافية وفنية دون التقيد بالشروط وبصفة خاصة سنوات الخدمة

عدنان عبدالصمد

■ الوزارة مستمرة في عدم الفصل بين أعمال الصيانة الجذرية والدورية في العقود

اكد رئيس لجنة الميزانيات والحسابات الختامي النائب عدنان عبد الصمد ان اللجنة ناقشت الحسابات الختامية لوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة المالية 2012/ 2013 وقد اتضح للجنة وجود العديد من اوجه القصور والمخلفات ومنها، تدني نسبة تنفيذ الوزارة للمشروعات الانشائية المقدرة في موازناتها التخطيطية حيث ادرج لتلك المشروعات 4، 370 مليون دينار وبلغ المنفذ 1.018 مليون دينار بنسبة 3.23% كما تركز التنفيذ في مشروعين فقط وبينما لم يتم الصرف على 23 مشروع ادرجت لها إعتمادات في السنة المالية المذكورة. وتابع أن استمرار الوزارة في عدم الفصل بين اعمال الصيانة الجذرية واعمال الصيانة الدورية في العقود وقيامها بالخصم مصرفات الصيانة الجذرية على عقود الصيانة الدورية مما يحمل الخزانة العامة اعباء كبيرة نظرا لارتفاع الاسعار المتفق عليها لاعمال الصيانة الدورية عن اعمال الصيانة الجذرية. الاستمرار في صرف مكافآت الدعاة المبعوثين في الخارج دون اعتماد اللائحة التنظيمية للابتعاث الصادرة بالقرارا الوزاري رقم 281 لسنة 2010 من الجهات المختصة وطلبت اللجنة بإيقاف الصرف حتى يتم اعتماد اللائحة.الاستمرار في صرف مكافآت للمكلفين بإدارات الوزارة المختلفة غير المعنية بالتدريس خصصا على نوع مكافآت تجريب وتريس بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية والتعميم رقم 5 لسنة 1998 بشأن الدليل المنظم الموحد للحسابات للجهات الحكومية حيث استمرت في صرف مبالغ تقدر بما يزيد على مليون دينار واوصت اللجنة بأخذ موافقة مجلس الخدمة المدنية على صرف مثل هذه المكافآت. شغل بعض الموظفين لوظائف إشرافية وفنية دون التقيد بالشروط وبصفة خاصة سنوات الخمة ومنحهم كادر المعلمين دون وجه حق بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة رقم 2 لعام 1996 بشأن بدلات ومكافآت أعضاء الهيئة التعليمية للكويتيين واوصت اللجنة بالرجوع لديوان الخدمة المدنية للحصول على استثنائها من شروط المدة.

المبالغة في تشكيل اللجان وصرف المكافآت الاعضائها بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 5 لعام 2001 بشأن قرارات مجلس الوزراء المتعلقةبمعالجة الهدر في الانفاق الحكومي، حيث بلغ ما أمكن حصره 901 مليون دينار.

دعا وزير التربية إلى إعادة النظر وتطبيق اللائحة

الجيران: الهيكل الجديد في معهد الأبحاث لا يعكس حقيقة المستحقين للترقية

أكد النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية ، بان الهيكل الجديد في معهد الابحاث العلمية لا يعكس حقيقة من يستحق الترقيه ممن لا يستحق لعدم الموضوعيه في الاختيار ، وهذا من شانه ابعاد الكفاءات صاحبة الحق وإحلال من لا يستحق في مؤسسه علميه اكاديمية يفترض فيها الحياد والموضوعية والالتزام بالقانون .

ودعا الجيران وزير التربية إلى اعادة النظر وتطبيق اللائحة المنظمة لهذا الشان والاستماع إلى اصحاب الحق ممن تم استبعادهم وتقديم من لا يستحق .

وفي الختام اوضح النائب الجيران ان المضي قدماً في هذا الهيكل من شانه إضعاف من المكانه والسمعه المحليه والدوليه لمعهد الابحاث العلمية .

عبد الرحمن الجيران

خلال ندوة نظمتها كتلة الوحدة الدستورية تحت عنوان «المعاملات الإلكترونية بوابة المستقبل»

الصانع: الاتفاقية الأمنية مطلب شعبي انتظرناه طويلاً في دول التعاون

المتحدثون في الندوة

جانب من الحضور

كتب فارس العبدان:

■ لن نقبل أن تكون هناك أي شبهة دستورية ونوافق عليها وهذا خط أحمر لا يمكن تجاوزه

■ من يعارضون الاتفاقية هم من انتقدوا الكويت لعدم إرسال جيشها للبحرين لفض وقمع المظاهرات

■ بهبهاني: كل جهة تعمل منفردة بخصوص التشريعات الإلكترونية مما يتسبب في انعدام النتائج

اكد النائب يعقوب الصانع ان المواءمة السياسية تحتم بان الاتفاقية الأمنية مطلب شعبي لطالما انتظرناه كدول مجلس تعاون خليجي، لافتا الى انه منذ الصغر ونحن نطمح ان تكون دول مجلس التعاون الخليجي منظومة حقيقية سواء اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية.

وقال الصانع خلال الندوة الجماهيرية التي نظمتها كتلة الوحدة الدستورية تحت عنوان «المعاملات الالكترونية بوابة المستقبل» ان البعض يحاول ان يضع العصا بالدواليب مشيرا الى انه اذا كانت المسالة تتعلق في شبهة دستورية «بكل تأكيد لن نقبل انا وزملائي ان تكون هناك اي شبهة دستورية ونوافق عليها وهذا خط احمر لا يمكن ان نقبله» ، مضيفا «ولكن المشكلة ان الكثير يعترض على هذه الاتفاقية وهو لم يقراها ومن يتكلم في هذا الجانب هم نفسهم من انتقدوا حكومة الكويت لعدم ارسال جيش كويتي للبحرين لفض وقمع المظاهرات».

واعتبر الصانع ان ذلك هو الكيل بمكيالين حيث كانوا يطالبون ايضا الكنفدرالية مبينا اننا لا نخضع لمن لديه بعض الاجندات.

وحول قانون التشريعات الالكترونية اكد انه سيضع الارضية الصلبة لبقية المنظومة التشريعية الالكترونية لافتا الى انه سيتبعه عدة قوانين مهمة جدا ومنها قانون الجرائم الالكترونية وقانون التجارة الالكتروني وقانون الاعلام الالكتروني وقانون هيئة الاتصالات، حيث ان جميع هذه القوانين تصب في الوصول الى الحكومة الالكترونية.

واضاف اننا اول ناس في الشرق الاوسط تقدمنا بفكرة الحكومة الالكترونية ومنذ الثمانينات ولكن للاسف قد يكون بسبب اننا دولة مؤسسات وان هناك قوانين لا نستطيع ان نتجاوزها، وعلى سبيل المثال كان القاضي قد لا يأخذ بالدليل الالكتروني اذا قدم له.

وقال ان التحدي الاخر هو تنفيذ هذا المشروع على ارض الواقع حيث ان ذلك يعتبر تحدي معلنا عن التجهيز لمؤتمر كبير خلال الفترة القادمة مثل المؤتمر السابق ويتحدث عن كيفية تنفيذ قانون المعاملات الالكترونية وبقية المنظومة الالكترونية.

من جهته، قال نائب الامين العام لكتلة الوحدة الدستورية د.حيدر بهبهاني ان هذه الندوة تتعلق بالتشريعات الالكترونية وبالقانون الذي اقر مؤخرا في مجلس الامة لانه يتحدث عن الميكنة الالكترونية، لافتا الى ان الدور يقع على عاتق الحكومة الان لتطبيق هذا القانون.

واضاف ان ما هو حاصل الان هو ان كل جهة تعمل منفردة وهذا الانفراد قد لا يأتي بنتيجة ، كما ان هذه عبارة عن شبكة ويجب على الكل ان يكون متعاون في هذا المجال لنصل الى آلية واضحة في تطبيق المعاملات الالكترونية والحكومة الذكية وغيرها من اساليب التطور الجديدة.

وعبر عن تفاؤله بأن تكون الحكومة متوافقة ومتجاوبة مع هذا القانون وتفعيلة بشكل مطلوب، ولا شك ان الامكانات متوفرة في البلد ويجب ان تكون هناك خطة زمنية لتحقيق الخطوات التي توصلنا الى ميكنة كاملة.

أكثرها وجهت للجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية ثم المالية

مجلس الأمة: 480 مشاركة بخدمة «ساهم في التشريع» على موقعنا الإلكتروني

قال منسق حملة «ساهم في التشريع» ورئيس قسم المرئي والمسموع والالكتروني في مجلس الامة امل المطوع ان اجمالي المشاركات في تلك الخدمة على موقع مجلس الامة بلغ منذ انطلاقها منتصف ديسمبر الماضي وحتى اليوم نحو 480 مشاركة.

واوضحت المطوع في تصريح لـ«كونا» انه خلال اول 24 ساعة من اطلاق الخدمة بلغ عدد المشاركات نحو 100 مشاركة وهو ما أعطى مؤشرا جيدا رغم أن الحملة الإعلانية للخدمة لم تكن قد بدأت بعد مضيفة ان اكثر لجنة وردت اليها اقتراحات هي لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية.

وذكرت ان نسبة المشاركات قلت بعد ذلك «لكن عندما بدأنا الحملة الاعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها تضاعفت اعداد المشاركين بشكل لافت» .

وقالت ان لجنة شؤون الداخلية والدفاع تاتي في المرتبة الاولى بالمساهمة في اقتراحات المواطنين بالقوانين المدرجة على جدول اعمالها ثم لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ثم اللجنة الاسكانية.

واضافت ان المساهمات التي وردت الى اللجنة الاسكانية تمحورت بشكل عام حول اقتراحات عن إضافة فقرات جديدة في القانون الخاص بالرعاية السكنية واقتراحات على قانون تاسيس شركات عقارية للاسكان وغيرها من القوانين. وافادت بان لجنة الشؤون الصحية و اللجنة التشريعية والقانونية حلتا بالمرتبة الرابعة ثم لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد تلتها لجنة المرافق العامة في حين جاءت لجنة الشؤون الخارجية بالمرتبة السابعة وآخرها لجنة الميزانيات والحساب الختامي. ولفتت الى ان نسبة كبيرة من مساهمات المواطنين كانت مدعمة بالدراسات و الوثائق التي تبين و تشرح الاقتراحات وتم تقديمها من قبل مختصين واكاديميين.

واوضحت المطوع ان من اهم الفوائد التي تتيحها هذه الخدمة للمواطن هي تقديم اقتراحاته للجان البرلمانية بشكل مباشر ودون التقيد بوقت أو مكان معين مبينة ان الخدمة متوفرة عن طريق الهاتف النقال أو الكمبيوتر عبر الموقع الإلكتروني ومتاحة لجميع المواطنين.

وبينت ان خدمة ساهم في التشريع هي خدمة إلكترونية تتيح للمواطن المشاركة في التعليق على مشاريع قوانين المدرجة في اللجان البرلمانية وتقديم اقتراحاته لها عبر موقع الكتروني خاص. وذكرت ان الخدمة تمكن اي مواطن من إيصال اقتراحاته والمساهمة في تشريع القوانين التي تؤثر على حياته مشيرة الى ان الخدمة تعمل على اي متصفح إلكتروني سواء أجهزة الكمبيوتر أو الهاتف النقال من خلال الدخول للموقع الالكتروني واختيار اللجنة البرلمانية التي يود المواطن التعليق على قوانينها ثم اختيار مشروع او اقتراح القانون وتقديم بياناته الشخصية المطلوبة ثم كتابة تعليقه.